

المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر في الأسعار وقياس الأرباح في المنشآت الاقتصادية

ملخص

إن مرحلة الانتقال إلى عصر العولمة تزيد من أهمية إيجاد حل عملي وجذري لمشكلة التغير المستمر في الأسعار، الأمر الذي عجزت عنه حتى الآن الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه المشكلة على الرغم من كثرتها.

وقد أصبح من الواضح تماماً أن الآثار السلبية لتجاهل هذه الظاهرة، أو حتى المعالجة الاقتصادية والمحاسبية غير الصحيحة لها، تمتد لتهدد استمرارية المنشأة، من خلال تأثيرها، على صيانة رأس المال. وقد تعددت مفاهيم المحافظة على رأس المال بتعدد أساليب القياس اقتصادياً ومحاسبياً، خلال مراحل تطور الفكر المالي والمحاسبي ككل.

د. حازم بدر الخطيب

كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة عمان الأهلية
عمان، الأردن.

وقد حاولنا في هذا البحث دراسة كفاءة كل أسلوب من أساليب القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال الذي يحدده، وتحديد المفهوم الأمثل للمحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر للأسعار، وذلك من خلال التطبيق العملي لأساليب القياس المعروفة في المحاسبة والمالية ومناقشة ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها.

مقدمة

إن تطور مفهوم العلوم المالية والانتقال إلى عصر العولمة الاقتصادية يلقي على عاتق الماليين والمحاسبين مسؤولية كبيرة تتمثل في تقديمهم للمعلومات والبيانات المالية الصحيحة اللازمة لمختلف فئات المستفيدين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة. ومن أهم المشكلات الملحة التي يطلب من الماليين إيجاد حل علمي وجذري لها هي مشكلة التغير المستمر في مستويات الأسعار، وخاصة وأن البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية مازالت تعد على أساس التكلفة التاريخية، والتمسك بفرضية ثبات وحدة النقد.

Abstract

In stage of globalization, the inflation problem has more importance than ever. Most studies and researches have discussed this problem without any solved solution. The effectiveness of the inflation of all companies' assets and its capital need to be more careful about how to maintain the capital.

Therefore, there are so many methods to measure that capital and to maintain it. In this paper I have tried to study these methods by defining and discussing each one from inflation point of view, in order to determine which of them is suitable in practice to apply for maintaining the capital.

ومن المعروف أن هذه الفرضية، ومنذ أواخر السبعينات أصبحت موضع شك وانتقاد كبيرين نتيجة لارتفاع معدلات التضخم إلى حد لم يسبق له مثيل، حيث تجاوز هذا المعدل في الدول النامية 30% بينما تراوح في الدول المتقدمة ما بين 12- 25 % سنوياً⁽¹⁾.

وبالرغم من تعدد الآثار السلبية والخطيرة للتغير المستمر في الأسعار، كحاجة المنشآت إلى راس مال عامل اكبر لتمويل الزيادة في حسابات المد ينيين، وإحلال المخزون السلعي اللازم للمنشأة، وعدم إمكانية مقارنة البيانات المالية لذات المنشأة بين سنة وأخرى كونها تصبح ممثلة لفوضى من الأرقام التي لا تعني شيئاً في مجموعها .

ألا أن الأثر الأهم للتغير في الأسعار يتمثل في صعوبة حفاظ المنشآت على راس مالها الذي يعتبر العامل الأساسي في استمرارها في نشاطها الاقتصادي، إذ أن الإعلان عن أرباح معبر عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية منخفضة، ومن ثم توزيع جزء من (أو كل) هذه الأرباح، وبالإضافة إلى كونه يعتبر أمراً مضللاً لإدارة المنشأة وللمساهمين ولباقي الفئات الأخرى من مستخدمي المعلومات، فإنه يؤدي إلى آثار سلبية تتدرج بمجموعها من دفع المنشأة لضرائب عن أرباح صورية، إلى توزيع جزء من راس المال على شكل أرباح لم تتحقق إلى عجز المنشأة عن إحلال أصول جديدة محل الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أن يصبح استمرار المنشأة في نشاطها الاقتصادية أمر غير ممكناً.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

من المعروف أن مشكلة التغير في الأسعار ليست بالمشكلة الجديدة وان اهتمام المالىين والمحاسبين بها أخذ في الازدياد منذ أواخر القرن الماضي.

ففي عام 1898 اعتمد القضاء الأمريكي التكلفة الجارية كأساس للحكم في أشهر قضية عرفت في ذلك الوقت في هذا المجال وهي ما عرف بقضية Smith ضد Ames، وفي عام 1911 تبني Fisher فكرة الأرقام القياسية لمعالجة أثر التضخم في أجور العمال، ويعد Middleditch أول من ألف كتاباً في محاسبة التضخم عام 1918.

بعد ذلك ازداد اهتمام علماء المحاسبة بدراسة سبل معالجة اثر التغير في مستويات الأسعار على القوائم المالية وكان أبرزهم في ألمانيا عام 1919 E.Schmalenbach ، وفي هولندا عام 1920 Limperg وفي ألمانيا أيضاً عام 1926 Mahlberg، وفي فرنسا Leger.

ويعتبر هنري سويني Hekry W . Sweeny أول من تناول مشكلة المحافظة على راس المال في ظل تغير الأسعار بشكل علمي متكامل وذلك في كتابه " المحاسبة

المستقرة " Accounting Stabilized " عام 1936 والذي أكد فيه على انه من الأهداف الأساسية للمحاسبة هو الفصل بين رأس المال والدخل (1).

من ثم توالى الاهتمام بدراسة هذه المشكلة من قبل العديد من الأفراد والهيئات، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في عام 1974 تقريراً طالب فيه الشركات الأمريكية باعتماد طريقة القوة الشرائية العامة لوحد النقد.

وفي عام 1979 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية المعيار رقم 33 الذي تضمن صفات وسمات طريقة محاسبة القوة الشرائية ومحاسبة التكلفة الجارية معاً.

وفي عام 1989 ميز Flamholtz بين نوعين من التغييرات في الأسعار:

1- تغييرات في المستوى العام للأسعار.

2- تغييرات في المستوى الخاص للأسعار.

وبالرغم من كثرة هذه الأبحاث والدراسات إلا أنه لم يجمع الباحثون- حتى وقتنا الحالي- على طريقة موحدة لمعالجة مشكلة التغيير في مستويات الأسعار.

بالإضافة إلى أن هذه الدراسات ركزت في معظمها على مدى تعبير أرقام القوائم المالية عن حقيقة القيم الاقتصادية التي تمثلها، ولم تولى الاهتمام الكافي لأهمية المحافظة على رأس المال وأثرها على الربح الممكن توزيعه.

وبالتالي فإن أي دراسة جديدة لهذه المشكلة تعتبر خطوة جديدة نحو إيجاد حل لها. لذلك حاولت في هذا البحث دراسة العلاقة بين رأس المال الواجب على المنشأة الحفاظ عليه وبين الربح الممكن توزيعه وذلك في ظل التغيير المستمر للأسعار وفي ظل تعدد مفاهيم المحافظة على رأس المال وتعدد طرق قياس الربح آخذين بعين الاعتبار أن الاستمرارية المنشودة هي الاستمرارية التي تمكن المنشأة من تعويض الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية من الأرباح التي تحققها، والحفاظ على الطاقة الإنتاجية على ما كانت عليه في بداية الدورة المالية.

أهمية البحث:

يعتبر مفهوم المحافظة على رأس المال من المفاهيم الرئيسية لغرض تحديد وقياس الربح الدوري للمنشأة، وبالتالي فإن أهمية البحث تنبع من أنه يقدم دراسة مرشدة للمنشآت الاقتصادية حول مفهوم المحافظة على رأس المال الأكثر تطابقاً مع جوهر الفكر المحاسبي والمفضل اعتماده في ظل المستمر للأسعار.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية المحافظة على رأس المال تتوقف على صحة ودقة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات وأسلوب القياس المطبق ومدى اكتساب هذه المعلومات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالملائمة Relevance وإمكانية الاعتماد على (الوثوق في) هذه المعلومات Reliability، تزداد أهمية اعتماد أسلوب القياس المحاسبي والمالي الصحيح وأهمية مفهوم صيانة رأس المال.

وفي ظل التغير المستمر للأسعار وتعدد مفاهيم المحافظة على رأس المال، وفي مرحلة الانتقال إلى العولمة الاقتصادية أصبح من الطبيعي أن تسعى المنشآت الاقتصادية إلى اعتماد المفهوم الصحيح للمحافظة على رأس المال الذي يضمن استمرارية المنشأة في نشاطها الاقتصادي، ويدعم مركزها المالي من خلال المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال من جهة، ومن خلال التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين وباقي فئات المستفيدين من جهة أخرى.

منهج البحث:

يرتكز البحث إلى المنهج الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل الأبحاث والكتابات المالية والمحاسبية السابقة التي تناولت المحافظة على رأس المال واستقراء مفهوم المحافظة على رأس المال الأكثر تطابقاً مع جوهر الفكر المالي والمحاسبي المعاصر.

مشكلة البحث:

استناداً إلى علاقة مفاهيم المحافظة على رأس المال بطرق قياس وتحديد الربح، فإننا سوف نحاول في هذا البحث دراسة هذه المفاهيم من وجهة نظر طرق القياس المعروفة في المحاسبة، التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة، ومحاسبة القيمة الجارية، وبيان حجم الدخل الواجب على المنشأة الإبقاء عليه بحوزتها، واللازم للحفاظ على رأس مالها في نهاية الدورة المالية، كما كان عليه في بدايتها، وذلك من خلال التطبيق العملي ودراسة النتائج التي سيتم التوصل إليها في كل طريقة من طرق القياس السابقة.

إن عملية قياس عناصر الميزانية- بما فيها رأس المال- وتحديد الدخل، تمثل كلاً متكاملًا. وقد عبر فيشر Fisher عن العلاقة بين رأس المال والدخل بقوله "إن مخزون الثروة في لحظة زمنية يمثل رأس المال، أما تدفق المنافع الناجمة عن هذه الثروة خلال فترة زمنية معينة فيمثل الدخل".

وبما أن الربح هو المتبقي من الدخل للتوزيع بعد الحفاظ بشكل كامل على رأس المال فإنه من الأهمية بمكان التفرقة بين الجزء من الإيرادات الواجب الإبقاء عليه باعتباره استرداداً للاستثمار وبين الجزء الممكن توزيعه باعتباره عائد للاستثمار.

إذ أن توزيع أرباحاً أكثر من الممكن يؤدي إلى عدة آثار سلبية تتدرج بمجموعها من دفع المنشأة لضرائب عن أرباح صورية، إلى توزيعها لجزء من رأس المال على شكل أرباح لم تتحقق، إلى عجزها عن إحلال أصول جديدة محل الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية وبالتالي عدم استمراريتها في نشاطها الاقتصادية، وبالإضافة إلى ارتباط مفهوم الربح بمفهوم المحافظة على رأس المال فإنه يرتبط من ناحية ثانية بالوحدات النقدية المستخدمة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

لذلك فإن في ظل التغير المستمر للأسعار، والذي يعني تغير القوة الشرائية لوحدة النقد فإن مفهوم المحافظة على رأس المال ومفهوم الربح يتغيران بتغير أساس قياس عناصر القوائم المالية.

مداخل القياس:

هناك مدخلين لقياس الربح المحاسبي والمحافظة على رأس المال في ظل تغيير الأسعار هما:

- 1- مدخل الميزانية: ويقاس الربح وفق هذه الطريقة بالزيادة أو النقص في صافي أصول المنشأة خلال الفترة.
- 2- مدخل قائمة الدخل: ويقاس الربح هنا على أساس مقابلة الإيرادات المحققة من المبيعات مع تكاليف الحصول عليها.

وبالرغم من أن الأسلوب الثاني هو الأكثر شيوعاً في مجال قياس الدخل، كونه يبين مصادر الحصول على الدخل ويوضح -من خلال الحسابات الختامية- تفاعل العناصر الذي أنتجته، إلا أننا سوف نطبق في هذا البحث كلا المدخلين لقياس الربح والمحافظة على رأس المال.

مفاهيم المحافظة على رأس المال:

يتمثل مفهوم المحافظة على رأس المال في حفاظ المنشأة على القوة الشرائية والقدرة الإنتاجية لرأس المال المتمثل في الأصول المستخدمة في الإنتاج كما كانت عليه في بداية الدورة المالية.

أما الربح فيقاس بالفرق بين مجموع نفقات إنتاج سلعة، أو مجموع النفقات الضرورية للحصول عليها، وبين ثمن بيع هذه السلعة.

كما أن الاعتراف بالتغيير المستمر للأسعار يحتم التمييز بين المفاهيم المختلفة للمحافظة على رأس المال وقياس الربح، ونتيجة لتطور علم المالية بغية أخذ هذا التغيير بعين الاعتبار فقد تعددت مفاهيم المحافظة على رأس المال نتيجة لتعدد طرق تقييم عناصر القوائم المالية.

وبالرغم من أن البعض يرى بأن هناك ثلاثة (2) مفاهيم أساسية "للثروة" أو "لرأس المال"، فإننا سوف نقوم بتوضيح المفاهيم الخمسة التالية للمحافظة على رأس المال:

1- المحافظة على رأس المال النقدي: ينطلق هذا المفهوم من فرض ثبات وحدة النقد الذي يعتبر أحد أركان التكلفة الإنتاجية، ويتمثل مفهوم المحافظة هنا، في الحفاظ على عدد الوحدات النقدية لرأس المال، وبالتالي فالربح هو مجموع المبالغ النقدية التي يمكن توزيعها في نهاية الدورة مع الحفاظ في نفس الوقت على القيمة النقدية لرأس المال كما كانت في بداية الدورة.

2- المحافظة على رأس المال المالي (الحقيقي): ويتناسب هذا المفهوم مع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة كأساس للتقويم، أي أن هذا المفهوم يقر بتغيير الأسعار وأثره على تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، وبذلك يمكن الحفاظ هنا على القوة الشرائية لوحدة النقد، أما الربح فهو المتبقي بعد الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال وليس على قيمته النقدية، ويتضمن الربح في هذه الحالة أرباح (خسائر) القوة الشرائية.

3- المحافظة على القوة الشرائية الخاصة: يعتبر رأس المال وفق هذا المفهوم انعكاساً لنظرية الشخصية المعنوية للمنشأة، ويتمثل في كافة العناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية بغض النظر عن مصدر تمويلها، ويستند إلى تقييم العناصر المكونة لرأس المال في أول وآخر الفترة وتحديد العناصر المستنفذة في العملية الإنتاجية بتكلفة استبدالها بالأسعار الجارية، ولا يمكن الاعتراف بتحقيق أي أرباح وفق هذا المفهوم إلا بعد المحافظة على رأس المال المستخدم في بداية الدورة الإنتاجية.

وبذلك فإن عملية التقييم تشتمل على أرباح الحيازة سواء كان المحقق منها والمتمثل في أرباح حيازة باقي الأصول الأخرى.

ومن الواضح أن اعتماد هذا المفهوم يتطلب تطبيق التكلفة الجارية كأساس لتقييم عناصر القوائم المالية.

4- المحافظ على رأس المال كطاقة تشغيلية (الطاقة الإنتاجية): وتعني صيانة رأس المال وفق هذا المفهوم والمحافظة على الطاقة التشغيلية للمنشأة وعلى قدرتها على إنتاج السلع والخدمات.

5- المحافظة على رأس المال كقوة شرائية مستثمرة: وتعني المحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم الحفاظ على القوة الشرائية لحقوق الملكية وليس على عدد الوحدات النقدية، وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة لتغيرات القوة الشرائية للنقود بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار.

وبعد دراسة المفاهيم السابقة للمحافظة على رأس المال والمقارنة بينها يشير الباحث إلى النقاط التالية:

أولاً- استند مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي إلى طريقة التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية، ومعروف أن هذه الطريقة تلقي انتقادات عديدة يتمثل أهمها في التمسك بفرض ثبات وحدة النقد والتجاهل التام للتغير المستمر في الأسعار، ويعتبر هذا التجاهل ركيزة لعدة عيوب ومساوئ تبدأ من تحديد الربح بالفرق بين الإيرادات والتكلفة والوقوع في الازدواجية في طريقة القياس، حيث تقاس التكاليف بالأسعار التاريخية في حين أن الإيرادات تكون بالأسعار الجارية ويمتد الأثر إلى البيانات والقوائم المالية للمنشأة بحيث تصبح عملية مقارنتها بين فترة وأخرى غير صحيحة، بالإضافة إلى مساوئ ومخاطر إظهار الأرباح الصورية وتوزيعها ودفع الضرائب بالنتيجة من رأس المال.

إلا أن الأثر الذي يمكن اعتباره أكثر خطورة من دفع الضريبة من رأس المال هو عدم المحافظة على رأس المال نفسه، إذ أنه من الخطأ بكمكان توزيع الأرباح قبل الحفاظ بشكل رئيسي على رأس المال، ذلك لأن استرداد الوحدات النقدية للتكلفة، لا يعني توافر الأموال اللازمة لدى المنشأة لاستبدال مواردها المستنفذة في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدم استرداد القيمة السوقية لهذه الموارد سيؤدي إلى تناقص الطاقة الإنتاجية

للمنشأة وعدم قدرتها على إحلالها، الأمر الذي يعني استنزاف رأس المال تدريجياً ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار في النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن المحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم هي محافظة وهمية، ولا يمكن تطبيقه لا من قريب ولا من بعيد وذلك بسبب تجاهله التام للتغيير في الأسعار.

ثانياً - أما مفهوم المحافظة على رأس المال المالي فقد استند إلى الحفاظ على القوة الشرائية العامة فهو بذلك أخذ التغيير في الأسعار بعين الاعتبار من خلال اعتماده على وحدات قياس ذات قوة شرائية موحدة، وبالتالي فهو يعتمد على المحافظة على رأس المال على أساس الأسعار القياسية العامة.

وبالرغم من أن مؤيدي هذا المفهوم يرون أنه يعتبر أكثر منطقية، بالنسبة لمختلف فئات المستفيدين، كونه يمكنهم من إجراء المقارنات السليمة للأداء النسبي بين الشركات المختلفة، إضافة إلى أن المساهمين يهتمون بإمكانية زيادة ثروتهم من خلال المنشأة ويرون أنه يمكن تحقيق الثروة ليس فقط بنتيجة عملية الشراء والبيع أو التصنيع، ولكن أيضاً بنتيجة الشراء والاحتفاظ بإجمالي الأصول التي تزيد قيمتها بمعدل أسرع من معدل التضخم العام، ولا يهتمون عادة بأصول عينية تمتلكها المنشأة (الأرقام الخاصة).

إلا أنه يمكن القول بأن التعديل وفق هذا الأساس (التكلفة التاريخية المعدلة) يقتصر على وحدة القياس فقط دون أن يطال أساسه، حيث يتم الحفاظ على أسلوب التكلفة التاريخية كأساس للقياس، مع استبعاد فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد واستبعاد مبدأ التحقق من خلال الاعتراف بمكاسب القوة الشرائية، بالإضافة إلى أنه للحصول على بيانات مالية وفق هذا الأساس لا بد من إعدادها وفق التكلفة التاريخية -أولاً- ومن ثم تعديلها وفق الأسعار القياسية -ثانياً-.

مع الإشارة إلى أن استناد عملية التعديل إلى الأرقام القياسية العامة دون الأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية الخاصة يؤثر سلباً على صحة ودقة البيانات المعدلة، كون أن التكلفة تتحدد على أساس الأرقام (الأسعار) الخاصة للعناصر المكونة لها، ووجود فارق بين الأرقام القياسية العامة، والأرقام الخاصة.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول بأن المعالجة المالية للتغيير في الأسعار وفق هذا المفهوم هي معالجة جزئية وليست كاملة. ومن ثم لا يمكن اعتبار أن هذا المفهوم هو المفهوم الأمثل للمحافظة على رأس المال.

ثالثاً - أما مفهوم المحافظة على القوة الشرائية الخاصة فقد استند إلى محاسبة التكلفة الجارية وأساس التكلفة الجارية -كما هي حال وحدة النقد الثابتة- يعتمد على نظرية "صيانة رأس المال" التي تقضي بأنه لا يتحقق أي أرباح إلا بعد صيانة رأس المال المستثمر دون تدهور فيه، والمقصود بصيانة رأس المال هنا، إمكانية إحلال الموارد المستنفذة في العملية الإنتاجية والحفاظ عليها في نهاية الفترة كما كانت عليه في بدايتها، وهو ما يعتبر الهدف الرئيسي لمحاسبة التكلفة الجارية (5).

رابعاً - كذلك الأمر فإن اعتماد مفهوم المحافظة على الطاقة التشغيلية (الطاقة الإنتاجية) لرأس المال فإنه يستند إلى محاسبة التكلفة الجارية، إلا أن السؤال المطروح هو: ما هو المقصود بالطاقة التشغيلية؟

إذ أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن بين المحاسبين حول مفهوم وماهية الطاقة التشغيلية، وهل المقصود بها الطاقة التشغيلية لكل أصل من أصول المنشأة، أم الطاقة التشغيلية لكل الأصول.

وفي حال اتفاق المحاسبين على أن المقصود هو الطاقة التشغيلية لكل أصل من الأصول فلا بد من تحديد إجابة للتساؤلات التالية:

- هل تعني الطاقة التشغيلية الوجود المادي للأصل؟ أم تعني قدرة الأصل على إنتاج نفس الحجم من السلع والخدمات؟ أم أنها تعني القدرة على إنتاج نفس القيمة من السلع والخدمات؟

وفي حال اتفاق المحاسبين على أن المقصود بالطاقة التشغيلية هو الطاقة التشغيلية لكل الأصول، فلا بد أيضاً من تحديد ما هو المقصود بالأصول الثابتة، أي هل المقصود هو الطاقة التشغيلية للأصول الثابتة فقط أم أنها تشمل على الأصول النقدية أيضاً؟ وهل بشكلها الإجمالي أم أن المقصود هو صافي الأصول؟

وعليه، ونظراً لغياب الإجماع بين المحاسبين حول تحديد أساسيات هذا المفهوم للمحافظة على رأس المال فإن اعتماده يعتبر أمراً صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً، على الأقل في وقتنا الحالي.

خامساً - إن المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر تعني أنه لا يجوز للمنشأة توزيع أي أرباح إلا بعد احتفاظها بالمبالغ اللازمة لصيانة القوة الشرائية لرأس المال، إذ أن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة للارتفاع المستمر للأسعار، يستلزم أن تحتفظ المنشأة بعدد أكبر من الوحدات النقدية للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال كما كانت عليه في بداية الدورة، الأمر الذي يحدد بدوره حجم الأرباح الذي يمكن للمنشأة أن توزعه بعد صيانة رأس المال.

وقد كان المفهوم الأخير ولا زال أكثر المفاهيم قبولاً بين علماء المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه، فإننا سوف نقوم باختيار إمكانية اعتماد هذا المفهوم وفق كل طريقة من طرق القياس المعروفة في المحاسبة، التكلفة التاريخية، التكلفة المعدلة والتكلفة الجارية، وبيان العلاقة بين مفهوم المحافظة على رأس المال وأسلوب القياس والربح الممكن توزيعه، وتحديد النتائج التي يتم التوصل إليها من تطبيق كل طريقة من الطرق السابقة، ومن ثم مناقشة هذه النتائج ومقارنتها فيما بينها في الجدول رقم (1).

تطبيق عملي:

أولاً- في حال اتباع التكلفة التاريخية كأساس للقياس والمحافظة على رأس المال النقدي فإن القوائم المالية للمنشأة تظهر على الشكل التالي:
قوائم المركز المالي وفق التكلفة التاريخية

في 2005/12/31	في 2005/1/1
	أصول
300000	آلات 300000
(60000)	م.إهلاك (30000)
240000	صافي الأصول
113043	270000
581757	مخزون سلعي 400000
934800	أصول نقدية 180000
=====	850000
600000	خصوم
250000	رأس المال 600000
84800	مطالب نقدية 250000
934800	صافي أرباح الدورة -----
=====	850000

قائمة الدخل في 2005/12/31 وفق التكلفة التاريخية

600000	المبيعات
400000	مخزون 1/1
113043	مشتريات
(113043)	مخزون 12/31
400000	تكلفة مبيعات
200000	مجمل الربح
(30000)	قسط إهلاك
(70000)	مصروفات أخرى
100000	صافي الربح قبل الضريبة
(15200)	الضريبة* ¹ على الأرباح
84800	صافي الربح القابل للتوزيع

ثانياً- في حال اتباع التكلفة التاريخية كأساس للقياس والمحافظة على رأس المال (القوة الشرائية العامة)، فإن القوائم المالية للمنشأة بالأسعار المعدلة تظهر على الشكل التالي:
قوائم المركز المالي المعدل

في 2005/12/31	في 2005/1/1	
		<u>أصول</u>
390000	390000	آلات
(78000)	(39000)	م.إهلاك
312000	351000	صافي الأصول
113043	520000	مخزون سلعي
<u>581757</u>	<u>234000</u>	أصول نقدية
1006800	1105000	
		<u>خصوم</u>
780000	780000	رأس المال
250000	325000	مطالب نقدية
<u>23200</u>	-----	صافي أرباح الدورة
1006800	1105000	

قائمة الدخل المعدلة في 2005/12/31

678261	المبيعات
520000	مخزون 1/1
113043	مشتريات
(113043)	مخزون 12/31
<u>520000</u>	تكلفة مبيعات
158261	مجمل الربح
(39000)	قسط إهلاك
(79131)	مصروفات أخرى
40130	
(46147)	خسائر القوة الشرائية
(6127)	صافي الخسائر قبل الضريبة
(17183)	الضريبة على الأرباح
23200	صافي الخسارة

تم احتساب مكاسب (خسائر) القوة الشرائية على الشكل التالي:

التكلفة المعدلة	التكلفة التاريخية	
234000	= $\frac{130 \times 180000}{100}$	الأصول النقدية
<u>325000</u>	= $\frac{130 \times 250000}{100}$	الخصوم النقدية
(91000)	(70000)	
<u>678261</u>	<u>600000</u>	(+) مصادر العناصر النقدية
587261	530000	المبيعات
113043	100000	(-) استخدامات العناصر النقدية
79131	$\frac{130 \times 70000}{100}$	المشتريات
<u>17183</u>	<u>15200</u>	المصروفات
209357	185200	الضرائب

صافي العناصر النقدية طبقاً للأساس التاريخي	صافي العناصر النقدية طبقاً للتكلفة المعدلة
أصول نقدية 851757	أصول 587261
(-)	(-)
خصوم نقدية 250000	خصوم 209357
331757	377904
مكاسب القوة الشرائية = صافي الأصول النقدية الفعلية - صافي الأصول النقدية المعدلة	
(46147) = 331757 - 377904	

ثالثاً- في حال اتباع محاسبة التكلفة الجارية كأساس للقياس والمحافظة على القوة الشرائية الخاصة لرأس المال فإن القوائم المالية للمنشأة تظهر على الشكل التالي:

قوائم المركز المالي المقارنة في 2005/12/31

(بالتكلفة الجارية)	(بالتكلفة التاريخية)
	أصول
314000	آلات 300000
(60700)	م.إهلاك (60000)
253300	صافي الأصول 240000
180043	مخزون سلعي 113043
581757	أصول نقدية 581757
1015100	934800
=====	=====
600000	خصوم
250000	رأس المال 600000
165100	مطالب نقدية 250000
1015100	صافي دخل الدورة الحالية 84800
=====	934800
	=====

تم احتساب قسط اهتلاك الآلات على أساس متوسط صافي قيمة الآلات وتقسيمه على عدد سنوات العمر الإنتاجي لهذه الآلات $(314000 + 300000) / 2 = 307000$
 $307000 = 10/307000$ دينار اردني قسط الإهلاك وفق التكلفة الجارية.

أما مكاسب الحيازة المحققة وغير المحققة فقد تم احتسابها على الشكل التالي:

حازم بدر الخطيب

أرباح محققة	أرباح غير محققة	ت. جارية	ت. تاريخه	
	67000	167000	100000	مخزون 12/31
246000		646000	400000	ت. مبيعات
	13300	253300	240000	الآلات
<u>700</u>		30700	30000	الاهتلاك
246700	<u>80300</u>			
	(+)			
<u>80300</u>				
327000				

أما قائمة الدخل وفق التكلفة الجارية فتظهر على الشكل التالي:

600000	المبيعات
<u>646000</u>	(-) ت. المبيعات
(46000)	
30700	(-) الآلات
<u>70000</u>	(-) م. أخرى
(146700)	
<u>246700</u>	(+ مكاسب حيازة محققة
100000	
<u>80300</u>	(+ مكاسب حيازة غير محققة
180300	
<u>15200</u>	(-) الضريبة على الدخل
165100	صافي الدخل

وبعد دراسة النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق كل مفهوم من مفاهيم المحافظة على رأس المال وطريقة قياس الربح المستخدمة لذلك ومقارنة هذه النتائج فيما بينها، يشير الباحث إلى النقاط التالية:

أولاً- المحافظة على رأس المال النقدي (التكلفة التاريخية):

أن البيانات التي أظهرتها القوائم المالية المعدة وفق طريقة التكلفة التاريخية هي بيانات مظلمة ولا تعبر عن حقيقة القيم الاقتصادية التي تمثلها، إذ أن تكلفة استبدال الوحدات المستنفذة من المخزون السلعي ظهرت في القوائم المالية بمبلغ 300000 دينار في حين أن هذا المبلغ ونتيجة لتغير القوة الشرائية لوحة النقد في آخر الفترة عن أولها،

لن يكفي لاستبدال وحدات المخزون المستنفذة، وفي الواقع فإن المنشأة ستحتاج لتعويض هذه الوحدات في نهاية الفترة إلى 390000 أي بزيادة قدرتها 90000 دينار.

وللحفاظ على قيم الآلات كما كانت عليه في بداية الدورة المالية فإن المنشأة ستحتاج إلى 72000 دينار (321000-240000)، إذ أن القيمة الحقيقية للآلات في نهاية الفترة تبلغ 312000 في حين أن قائمة المركز المالي أظهرتها بـ 240000.

وبالتالي فإنه للمحافظة على رأس المال في هذه المنشأة فإنه يجب عليها أن تحتفظ بنقدية قدرها 462000 (390000 + 72000) وذلك قبل قيامها بتوزيع أي أرباح.

وفي حال أن المنشأة قامت بتوزيع كل أرباحها فإن القوة الشرائية الحقيقية المتبقية لديها ستكون بقية 34957 دينار فقط. (581757 - (390000 + 72000 + 84800) وذلك بدلاً من المبلغ 581757 الذي أظهرته القوائم المالية.

وفي حال أن الأصول النقدية التي تمتلكها المنشأة لم تكن كبيرة -كما في هذه الحالة- فمن الواضح تماماً أن الأثر لن يقتصر على زيادة الأصول وزيادة وهمية بل سيمتد إلى توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح وهمية.

وبالتالي فإن المحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم هي محافظة وهمية وتظهر أرقاماً لا تمثل حقيقة القيم الاقتصادية التي تعبر عنها، وبالإضافة إلى أنها لا تمكن المنشأة من الحفاظ على القوة الشرائية والقدرة الإنتاجية لرأسمالها، فإن أثرها يمتد ليشمل درجة السيولة لديها، ومن ثم عدم قدرتها على إحلال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى عدم استمرار المنشأة في نشاطها الاقتصادي.

ثانياً- المحافظة على رأس المال الحقيقي (تكلفة معدلة):

أما في الحالة الثانية فقد ظهرت بنود القوائم المالية المعدلة بقيم أقرب إلى الجارية (الحقيقية) وذلك نتيجة لتعديلها على أساس الأرقام القياسية العامة، وبالتالي ظهر رأس المال على أساس القوة الشرائية العامة 780000 (600000 × 100/130) وظهرت الآلات بقيمة 312000 (240000 × 100/130) أما المخزون السلعي فقد ظهر بقيمة 113043 (100000 × 115/130) لأن المنشأة تعتمد طريقة الوارد أو الصادر أولاً في تقييم المخزون، وقد قامت بشراء وحدة المخزون في منتصف العام.

وعلى هذا فإن أرادت المنشأة استبدال آلاتها في هذا التاريخ فإنها لن تحتاج للاحتفاظ بأي نقدية كون أن قيمة الآلات الظاهرة في القوائم المالية تعادل قيمة استبدالها في هذا التاريخ، في حين أنها ستحتاج لتعويض مخزونها السلعي المستنفذ في العملية الإنتاجية إلى 390000 (300000 × 100/130) وهو نفس المبلغ الذي يجب على المنشأة الإبقاء عليه لديها للحفاظ على رأسمالها كما كان عليه في بداية الدورة.

أما القوة الشرائية الفعلية المتبقية لدى المنشأة بعد تغطية الخسارة المحققة وصيانة رأس المال فتساوي في حقيقة الأمر 168557 دينار (-581757) (390000 + 23200) وذلك بخلاف ما أظهرته القوائم المالية.

ونظراً لأن المنشأة ستعتمد سلوكاً إنفاقاً يستند إلى أن النقدية المتوفرة لديها هي مبلغ 581757 فإن هذا الأمر سيقود بالنتيجة إلى إنفاقها لجزء من رأسمالها على شكل نقدية، ذلك لأن النتيجة الحقيقية التي أظهرتها القوائم المالية المعدة وفق هذه الطريقة هي خسارة بمبلغ 23200 دينار في حال عدم توزيع أي ربح، وفي حال توزيع المنشأة لأي أرباح فإن هذه الخسارة ستزداد، الأمر الذي سينعكس سلباً على صيانة رأس المال - أولاً- وعلى استمرارية المنشأة في نشاطها الاقتصادي -ثانياً-.

من ناحية أخرى، فإن اعتماد هذه الطريقة على تعديل بنود القوائم المالية على أساس الأرقام القياسية العامة بدلاً من الأرقام القياسية الخاصة أدى إلى ظهور بعض بنود القوائم المالية بغير قيمها الحقيقية، حيث ظهرت تكلفة المبيعات على أساس الأرقام القياسية العامة، في حين أن عناصر التكلفة حددت في الواقع على أساس الأرقام القياسية الخاصة بها في لحظة إنفاقها، الأمر الذي قاد بدوره إلى ظهور الدخل أيضاً بغير قيمته الحقيقية.

واستناداً إلى ما سبق، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الطريقة أظهرت النتيجة المالية للمنشأة خسارة بدلاً من الربح، فإن اعتماد هذا المفهوم للمحافظة على رأس المال يعتبر أمراً مقبولاً، لا من المنشأة ولا من المساهمين ولا من باقي فئات المستفيدين.

ثالثاً- المحافظة على القوة الشرائية الخاصة (التكلفة الجارية):

أما في الحالة الثالثة فقد ظهرت بنود القوائم المالية بالأسعار الجارية (الأرقام القياسية الخاصة) لها، حيث ظهر رأس المال بـ 6000000 دينار وظهرت الآلات بتكلفة استبدالها في هذا التاريخ بمبلغ 25330 دينار، أما تكلفة استبدال الوحدة الواحدة من المخزون السلعي فبلغت 180043 دينار.

أي أن معدل تغير الأرقام القياسية الخاصة بالآلات بلغ تقريباً 106% (240000/25330) وهو أقل بكثير من معدل تغير الأرقام القياسية العامة البالغ 130%، أما معدل تغير الأرقام القياسية الخاصة بالمخزون السلعي فبلغ تقريباً 180% (100000/180042)، وهو أكثر بكثير من معدل التغير العام.

وعلى هذا فإن تكلفة استبدال المخزون السلعي المستنفذ في العملية الإنتاجية تبلغ 540129 (3×180043) وهو ما يمثل النقدية الواجب على المنشأة الإبقاء عليها بحوزتها للمحافظة على رأسمالها كما كان عليه في بداية الدورة المالية، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عند كافة مكاسب (خسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة.

وبالتالي فإن الأرباح التي تستطيع المنشأة توزيعها هي فقط بمبلغ 41628 (58175)- 540129). وفي حال قيام المنشأة بتوزيع صافي الدخل الذي أظهرته قائمة الدخل أي

(165100) فإنها تكون قد وزعت من رأسمالها مبلغ 23472 دينار (165100- 41628) على شكل أرباح وهمية. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول بأن اعتماد محاسبة التكلفة الجارية على القوة الشرائية الخاصة يعكس ظاهرة التغير في الأسعار ضمن القوائم المالية بشكل كامل. إلا أن الاعتماد على الأرقام القياسية الخاصة في غياب سوق منظمة وجهات تهتم بتقييم الأصول بقيمتها الحقيقية قد يقود إلى التأثير بالحكم الشخصي في تقييم هذه الأصول وبالتالي فإن الأرقام القياسية في هذه الحالة تصبح غير معبرة عن القيم الحقيقية.

رابعاً- بالنسبة لقياس الربح:

بلغ صافي الربح وفق مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي (التكلفة التاريخية) 84800 دينار، أي أن معدل العائد على رأس المال المستثمر وفق هذا المفهوم بلغ 14% (600000/84800).

إلا أنه ونتيجة لانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد (ارتفاع الأسعار) فإن المنشأة ستحتاج إلى 780000 دينار للمحافظة على نفس القوة الشرائية لرأس المال التي كانت لدى المنشأة في بداية الدورة وبالتالي فإن المعدل الحقيقي (الفعلي) للعائد على رأس المال المستثمر هو 11% (780000/84800)، وليس 14%.

أما النتيجة التي ظهرت وفق مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي (التكلفة المعدلة) فقد كانت خسارة بمبلغ 23200، وبالتالي وبدلاً من الحصول على عائد على رأس المال المستثمر فإن معدل تحمل رأس المال المستثمر لخسارة في هذه الحالة بلغ تقريباً 4% (600000/23200).

أما صافي الدخل الذي ظهر وفق مفهوم المحافظة على القوة الشرائية الخاصة (محاسبة التكلفة الجارية) قد بلغ 165100 دينار، أي بمعدل عائد قدرة 28% (600000/165100)، لكن ضرورة المحافظة على رأس المال تسمح للمنشأة بتوزيع فقط 41628 دينار، وبالتالي فإن المعدل الفعلي للعائد في هذه الحالة هو تقريباً 7% (600000/41628).

خامساً- بالنسبة للضريبة*:

بلغ ضريبة الدخل على الأرباح وفق المفهوم الأول 15200 دينار، أي أن تحمل رأس المال للضريبة كان تقريباً بمعدل 3% (600000/15200)، أما في حال أخذ تغير القوة الشرائية لرأس المال بعين الاعتبار فإن معدل التحمل سيكون 2% (780000/15200).

أما وفق المفهوم الثاني فإن النتيجة الحقيقية هي خسارة بمبلغ 6127 دينار وتكون المنشأة قد دفعت بالإضافة إلى ذلك مبلغ 17183 على شكل ضريبة أي أن معدل التحمل الفعلي بعد تغطية الخسارة من رأس المال سيكون تقريباً 3% (600000/17183)-6127).

أما وفق المفهوم الثالث، وبعد الحفاظ بشكل كامل على رأس المال وتوزيع جزء معين من الأرباح فإن معدل تحمل رأس المال للضريبة بلغ تقريباً 3% (600000/15200).

النتائج والاقتراحات:

بعد دراسة المفاهيم المختلفة للمحافظة على رأس المال وطريقة قياس الربح وفق كل مفهوم، والتطبيق العملي في ظل التغير المستمر للأسعار، ودراسة النتائج التي تم التوصل إليها يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- أن المفهوم النقدي للمحافظة على رأس المال وقياس الربح على أساس التكلفة التاريخية والتمسك بفرض ثبات وحدة النقد، إنما يعمل -في البداية- على إضعاف رأس مال المنشأة، ومن ثم استنزاف تدريجياً إلى حد انعدام قدرة المنشأة على إحلال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية، والإبقاء على أصولها كما كانت عليه في بداية الدورة المالية، وعليه فإنه في ظل التغير المستمر للأسعار وما يقود إليه من تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، تصبح المحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم محافظة وهمية.

2- إن مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي وقياس الربح على أساس القوة الشرائية العامة لوحدة النقد، وبالرغم من أنه يحقق المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال بتاريخ إعداد القوائم المالية، استناداً إلى الأرقام القياسية العامة، وليس على وحداته النقدية، إلا أن عائد رأس المال وفق هذا المفهوم وكما بينت القوائم المالية منخفض جداً ولا يلبي رغبات أي من المساهمين أو المستثمرين أو الدوائر الضريبية، أو باقي فئات المستفيدين الأخرى من هذه القوائم.

مع الإشارة إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار، الفرق بين الأرقام القياسية العامة والأرقام القياسية الخاصة، وأثر هذا الفرق على مدى تمثيل بنود القوائم المالية لحقيقة القيم الاقتصادية التي تعبر عنها.

3- أن مفهوم المحافظة على القوة الشرائية الخاصة لرأس المال وقياس الربح على أساس محاسبة التكلفة الجارية، استند في تحديده لتكلفة استبدال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية إلى الأرقام القياسية الخاصة، وهو بذلك فقد سمح للمنشأة بالحفاظ على القوة الشرائية الخاصة، كما كانت عليه في بداية الدورة المالية، مع تحقيقها في نفس الوقت لمعدلات ربحية مقبولة لدى كل من المساهمين والمستثمرين والدوائر الضريبية وباقي فئات المستفيدين، وذلك نتيجة تمثيل بنود القوائم المالية المعدة وفق هذا المفهوم لحقيقة القيم الاقتصادية التي تعبر عنها بالأسعار الجارية في تاريخ إعداد هذه القوائم -أولاً- وللإظهار الكامل لأثر التغير المستمر في مستويات الأسعار ضمن هذه القوائم -ثانياً- الأمر الذي يجعل هذا

المفهوم أكثر المفاهيم ملائمة لأهداف المحاسبة بشكل عام وللمحافظة على رأس المال في ظل تغيير الأسعار بشكل خاص.

إلا أن التطبيق الواسع لهذا المفهوم يتطلب -من وجهة نظر الباحث- تحقق الأمور التالية:

(أ) نظراً لاعتماد هذا المفهوم على المحافظة على القوة الشرائية الخاصة، ولأن العامل الأساسي في تطبيق محاسبة التكلفة الجارية هو وجود سوق منظمة أو جهات موثوقة تهتم بتقييم كل أصل من الأصول المستخدمة في الإنتاج على أساس الأسعار الجارية وبالقائمة التي يمكن للمنشأة أن تستبدلها بها -فيما لو أرادت ذلك- بتاريخ إعداد القوائم المالية، فإنه مما لا شك فيه في حال عدم وجود مثل هذه الجهات، أن تحديد الأرقام القياسية الخاصة سيتأثر بالعامل الشخصي، الأمر الذي سيؤثر في هذه الحالة -سلباً على مصداقية القيم التي تمثلها القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة الجارية، هذا بالإضافة إلى أنه يجب أن يتم إعداد قوائم على أساس التكلفة الجارية، تكون ملحقة ومستقلة عن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وليس بديلاً لها.

(ب) أن التطبيق العملي للمحافظة على رأس المال يتمثل في احتفاظ المنشأة بالمبالغ النقدية (القوة الشرائية) اللازمة لاستبدال الأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية، بهدف الإبقاء على الأصول المستخدمة في الإنتاج على ما كانت عليه في بداية الدورة المالية، وبالتالي لا بد من اعتبار المبلغ المعد لمقابلة الزيادة في تكلفة استبدال الأصول بمثابة تكلفة تحميلية على الأرباح الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، ومن الطبيعي أنه في ظل التطور التقني والتقدم التكنولوجي المتسارع يصبح من الصعب جداً استبدال أصل بأصل مماثل تماماً، الأمر الذي يجعل الزيادة في تكلفة استبدال هذه الآلات أمراً متوقفاً، ويزيد من أهمية تحديد المبلغ الإضافي اللازم للإحلال وفق سياسة مالية ثابتة.

من ناحية ثابتة يفضل فصل الزيادة في تكلفة الاستبدال عن أقساط الإهلاك السنوية والتي يجب على المنشأة احتسابها على أساس التكلفة الجارية وليس التاريخية.

(ج) أن أهمية العلاقة بين المحافظة على رأس المال وبين الربح المحقق، تفرض على المنشأة ضرورة الاحتساب الصحيح لتكلفة المبيعات، لذلك يجب إضافة المبلغ المعد لاستبدال أي أصل من الأصول الثابتة إلى تكاليف بين السلع أو تقديم الخدمات، واعتباره تكلفة إضافية على تكلفة الوحدات أو الخدمات المنتجة وإظهارها ضمن القوائم المالية للمنشأة، بهدف أخذ هذه التكلفة بعين الاعتبار عند تحديد سعر البيع.

(د) لغايات تحديد استخدام المبالغ المعدة لمقابلة الزيادة في تكلفة استبدال الأصول يجب على المنشأة اعتبار هذه المبالغ بمثابة احتياطي حتى يتم الإحلال، وعدم استخدامه لأي غرض آخر سوى غرض الاستبدال، وجعل هذا الاحتياطي غير قابلاً للتوزيع لأي سبب من الأسباب.

المراجع

- 1- الصبان محمد سمير، شهادة أحمد بسيوني، "القياس والاتصال المحاسبي"، الدار الجامعية، بيروت، ص 696.
 - 2- العادلي يوسف عوض، العظمة محمد أحمد، "المحاسبة المالية"، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص 795.
 - 3- العظمة محمد أحمد ، "مشكلة التضخم وأثارها على القوائم المالي"، جامعة الكويت- كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية- قسم المحاسبة والمراجعة- برنامج تدريب المدققين الداخليين العاملين في وحدات التدقيق الداخلي بمؤسسة البترول الكويتية- الوحدة التدريبية الثانية- المجلد الثاني 1986 ص 18.
 - 4- سابا وشركاهم، "معايير المحاسبة الدولية"، عمان، ص 748.
 - 5- شحاته، شوقي إسماعيل، "نظرية المحاسبة من منظور إسلامي"، الزهراء للإعلام العربي 1997 ص 295.
 - 6- نمر حلمي، " نظرية المحاسبة المالية " دار النهضة العربية، القاهرة، ص 263.
 - 7- مرعي عبد الحي، الصبان محمد سمير، 1988، "التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة"، دار النهضة بيروت، 1988، ص 456.
 - 8- وبجانت جيري- كيسو دونالد 1986، "المحاسبة المتوسطة" دار المريخ للنشر والتوزيع ج2 السعودية، 1986، ص 695.
 - 9- الإطار التنظيمي للمحاسبة، الكتاب المقرر للمتقدمين لامتحان التأهيل للقبول محاسب قانوني عربي- منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ص 397.
 - 10- "المحافظة على رأس المال في ظل التضخم" ، مجلة المدقق، العددان 34 و35، 1998، عمان- الأردن.
- 11- D.Tweedie and C. Whinton 1984 "The debate on inflation accounting" Cambridge university press,1984, p.p 404.